خطاب المجلات النسائية المصرية تجاه الحقوق السياسية للمرأة المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو

دراسة تحليلية مقارنة على مجلتى حواء ونصف الدنيا

أ. أسماء أحمد أبوزيد علام

مدرس مساعد
كلية الاعلام – جامعة القاهرة

كافحت المرأة المصرية من أجل الحصول على حقوقها السياسية، منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى حصلت على حقها فى المشاركة كناخبة ومرشحة فى عام ١٩٥٦ وأثمر ذلك عن أول تواجد نسائى ببرلمان ١٩٥٧ بمقعدين. ووقعت مصر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتى أقرت عام ١٩٧٩ وبدأ تنفيذها عام ١٩٨١ والتى حددت وبشكل دقيق مجالات الحقوق السياسية للمرأة، من خلال ما نصت عليه من ضرورة وكفالة المساواة مع الرجل فى: التصويت فى جميع الإنتخابات، والأهلية للترشح، والمشاركة فى صياغة السياسات وتنفيذها، وشغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية، والمشاركة فى منظمات وجمعيات غير حكومية، وتمثيل الحكومة فى المستوى الدولى، والمشاركة فى المنظمات الدولية.

إلا أن ذلك لا يكفى بمعزل عن المواءمة بين الالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية، فرغم الحديث عن القفزة التى حققتها المرأة المصرية والأرقام التى كانت تقدم لتجميل الواقع، فإن الحقائق التى كشفتها منظمات دولية بالأرقام تدل على أن الأوضاع السياسية للمرأة مازالت متأخرة بالنسبة لكثير من نساء العالم(١).

فقد واجهت المرأة المصرية إقصاءً بعد ثورة ٢٥ يناير ظهر فى لجنة التعديلات الدستورية على دستور 1971 وإلغاء الكوتة فى الإعلان الدستورى للمجلس العسكرى فى المادة 32 ونسبة تمثيل النساء فى البرلمان ٢٪ ومحاولات إلغاء لحقوق ومكتسبات النساء، ووضع المرأة فى برامج وقوائم الانتخابات للأحزاب المختلفة، ووضع المرأة فى برامج مرشحى الرئاسة، ووضع المرأة فى المناصب العامة وصناعة القرار وتمثيلها فى الحكومات المختلفة، ووضع المرأة فى دستور 2012 وفى فترة حكم الإخوان المسلمين.

وترتبط الإشكاليات الحقوقية التى تواجه المرأة المصرية بالسياق المجتمعى الذى أفرز مجموعة من الموروثات الثقافية التى تؤثر بصورة سلبية فى تحديد أدوار وحقوق المرأة وموقف المجتمع منها رغم ما حققته من إنجازات.

وشهدت ثورة 30 يونيو مشاركة النساء فى الحفاظ على الدولة المصرية، ولعبت المرأة دوراً سياسياً فى المرحلة الانتقاليه. وشهد الاستفتاء على دستور 2014 المصرى-الذى نص على العديد من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة-مشاركة نسائية حسمت نتيجة الاستفتاء، فالمرأة المصرية تمثل قوة تصويتية تبلغ 24 مليون صوت.

ويعد الإعلام خاصة الموجه للمرأة من أهم الوسائل التى وفرت مساحة للمطالبة بحقوق المرأة، بشرط أن يكون لديه هدف ورسالة يسعى لتحقيقها للنهوض بالحقوق السياسية للمرأة، وإن اختلفت الرؤى حول ذلك سواء بالعودة إلى

التفسير الصحيح للدين الإسلامى أو بمحاكاة نموذج المرأة الغربية وغير ذلك من رؤى وأطروحات تفسرها الدراسة.

وقد خصت الباحثة المجلات النسائية كإحدى وسائل الإعلام التى تتوجه للمرأة لتحقيق أهداف محددة من خلال ما تصوره من خطابات صحفية. لذا فإنه من الأهمية دراسة خطاب هذه النوعية المتخصصة وتحليلها وتفسير ما تقدمه من كافة الزوايا، فمكانة المرأة على مختلف الأصعدة ومشاركتها فى صنع القرار تمثل مؤشراً على مستوى التنمية فى أى مجتمع.

فدراسة خطاب المجلات النسائية المصرية تجاه الحقوق السياسية للمرأة المصرية ذات صلة مباشرة بعمليات التنمية الشاملة التى تفترض التعبئة الكاملة والمشاركة المؤثرة لجميع الموارد البشرية فى المجتمع، مما يساعد على دفع عجلة التقدم فى المجتمع فى اتجاه التمكين لأدوار المرأة خاصة السياسية، لتكون قضاياها وأوضاعها فى مقدمة أجندة النقاش العام فى المجتمع.

ولذا توظف الباحثة الأساليب النقدية فى رؤية وتحليل وتفسير خطاب المجلات النسائية المصرية تجاه الحقوق السياسية للمرأة المصرية ، والتى لا تقف عند حدود الرصد الظاهر، بل البحث عن خلفيات إنتاجه المعرفية، وتأكيد صلته وروابطه بالسياقات المجتمعية المحيطة والمؤثرة فى تشكيل توجهات ووظائف وآليات هذا الخطاب.

الدراسات السابقة:

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع الدراسة وأهدافها صنفت الباحثة الدراسات فى إطار محورين متكاملين، الأول يتناول الدراسات التى اهتمت بالصحافة النسائية المصرية، والثانى يركز على الدراسات التى تناولت علاقة وسائل الإعلام الأخرى بالحقوق السياسية للمرأة، على النحو التالى:

المحور الأول: الدراسات التى اهتمت بالصحافة النسائية المصرية:

تستعرض الباحثة فى إطار هذا المحور مجموعة من الدراسات التى ركزت على المجلات النسائية المصرية، ومجموعة أخرى تناولت الصفحات المتخصصة الموجهة للمرأة بالصحف المصرية العامة فى علاقتها بالحقوق السياسية للمرأة.

وقد انتهت الدراسات التى ركزت على المجلات النسائية المصرية إلى مجموعة من النتائج على النحو التالى[٢]:

● قبل ثورة ٢٥ يناير وضعت مجلة حواء المرأة المصرية فى إطار الصراع مع الرجل الذى يعتقد بدونية المرأة وعدم قدرتها على تولى المناصب القيادية السياسية ورسم السياسات العامة. وركزت المجلة على الدور الإنجابى للمرأة الذى جاء فى الترتيب الأول بنسبة61٪ بينما جاء الدور العام والسياسى فى الترتيب الثالث بنسبة5٪ فالموضوعات الإجتماعية تصدرت المرتبة الأولى بينما جاءت الموضوعات السياسية فى المرتبة الخامسة.

● وبعد ثورة ٢٥ يناير جاء موقف مجلة حواء مؤيد لقضايا المرأة، ولكن ليس تأييد مطلق، حيث استندت المجلة لرأى الدين والخبراء وتوضيح الخلفية التاريخية فيما يتعلق بتولى المرأة لموقع اتخاذ القرار. وتعد مجلة حواء الوحيدة التى بدأت مبكراً بنشر موضوعات تتناول مخاوف المرأة من ضياع المكتسبات التى ناضلت طويلاً من أجلها.

● وتمثل المرأة أهمية استثنائية فى إطار اقتصاديات السوق فى عصر العولمة، فهى تمثل بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات وفروعها المحلية قوة العمل الرخيصة، وهى صانعة قرار الإستهلاك فى الأسرة، مما يضاعف مكانتها كركن أساسى فى التراكم الاقتصادى لصالح المتحكمين فى السوق العالمية والأسواق المحلية.

وانتهت الدراسات التى تناولت الصفحات المتخصصة الموجهة للمرأة المصرية بالصحف العربية العامة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالى[٢]:

● يؤثر نوع واتجاه الصحف على موضوعات المرأة التى تمت معالجتها فيها، حيث سادت موضوعات المرأة المرتبطة بالأحداث والقضايا السياسية كالمشاركة السياسية والإنتهاكات السياسية ضد المرأة فى الصحف اليومية السياسية. أما الجرائد النسائية المتخصصة فتولى إهتماماً أكبر بقضايا العنف ضد النساء. أما المجلات النسائية فأولت اهتمامها الأكبر لموضوعات المرأة التقليدية. بينما حظيت الموضوعات المناسباتية باهتمام خاص من الصحف مع تركزها خلال شهر مارس الذى يوافق مناسبة اليوم العالمى للمرأة وعيد الأم.

● كما يؤثر دعم القيادة السياسية لقضايا المرأة على

مدى معالجتها فجاءت قضية المشاركة السياسية للمرأة على قائمة أولويات الصحف فى عصر مبارك لأنها كانت تحظى بإهتمام ودعم كبير من القيادة السياسية آنذاك، ونتيجة لهذا الإهتمام من تم الضغط من أجل منح المرأة العديد من المكاسب خاصة مع اقتراب إنتخابات مجلس الشعب لعام 2010والتى كان من المتوقع أن تعقبها إنتخابات الرئاسة لعام 2011 وتكللت هذه الجهود بتخصيص 64مقعداً للمرأة فى مجلس الشعب، وخاضت المرأة إنتخابات مجلس الشعب عام 2010 وقبل ثورة 2011 متمعة بهذا الحق.

● وتتمثل أهم التحديات التى تواجه الحكومة المصرية بعد ثورة يناير فى المساواة. فيجب الاعتراف (الرسمى) بالمساواة بين أفراد الشعب، وذلك ليس من منظور أخلاقى إيجابى وإنما لتحقيق المصالح الشخصية حتى يكون كل فرد قادر على ممارسة الحياة خاصة النساء.

التعليق على دراسات المحور الأول:

- أشارت هذه الدراسات إلى تراجع الدور الرئيسى للصحافة النسائية المصرية فى مجال الحقوق السياسية للمرأة، فلم تعمل على نشر ثقافة حقوق المرأة والترويج لها من خلال إثارة الإنتباه للحقوق المختلفة، وخلق الوعى بها وتنميتها، بل ركزت على الأدوار التقليدية للمرأة.

- استمرار تقديم مجلات المرأة المصرية الأدوار النمطية للمرأة بنسبة تفوق الأدوار غير النمطية. وبالتالى توجد فجوة بين ما تقدمه المجلات النسائية المصرية وبين الاحتياجات الفعلية للمرأة.

- واتفقت معظم الدراسات على غياب سياسة تحريرية واضحة تجاه المرأة، بالإضافة إلى ضعف معالجة قضاياها فى الصحف من حيث اعتمادها فى تناول موضوعات المرأة على الأحداث والمناسبات.

- واعتمدت معظم دراسات هذا المحور على نظرية وضع الأجندة ومدخل الأطر والنوع الإجتماعى والتحليل الوظيفى.

- ومن الناحية المنهجية اعتمدت أغلب الدراسات على تحليل المضمون، والمقابلة، والاستبيان، واستخدمت منهجى المسح والمقارن.

- وأغفلت هذه الدراسات استخدام تحليل الخطاب الذى ستستخدمه الباحثة ليمكنها من تحليل وتفسير الاطروحات التى يعنى بها خطاب المجلات النسائية ويدعمها من خلال عدد من الحجج، وذلك كبديل لتحليل المضمون الذى يصعب تطويع أدواته لبيان الدور الذى تقوم به الصحافة النسائية المصرية تجاه الحقوق السياسية للمرأة، وحدود هذا الدور وخصوصيته وآلياته ومحددات تشكيل تلك الآليات داخل الخطاب.

المحور الثانى: الدراسات التى تناولت علاقة وسائل الإعلام الأخرى بالحقوق السياسية للمرأة المصرية:

تستعرض الباحثة فى إطار هذا المحور مجموعة من الدراسات التى تناولت الحقوق السياسية للمرأة المصرية فى الإذاعة والإنترنت.

وقد انتهت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج على النحو التالى:

● على مستوى التلفزيون[٤]: توجد دلالة فكرية واضحة فى الدراما التلفزيونية المصرية للتمييز بين الذكور والإناث فى أماكن العمل السياسية (النقابة، والحزب، والمجالس القومية والتشريعية وغيرها) كما أن الحوارات السياسية دارت بين الذكور فقط مما يدل على ابتعاد الإناث عن العمل السياسى، وقد تمايز الذكور عن الإناث فى التواجد فى أماكن العمل بينما ظهرت الإناث فى المنزل أكثر.

● وعلى مستوى الإنترنت[٥]: ارتفع مستوى المشاركة السياسية الغير تقليدية للمرأة المصرية عبر الإنترنت كالإشتراك فى إستطلاع الرأى الإلكترونى عبر المواقع الإخبارية يليها التعبير عن الرأى السياسى من خلال مقال أو تعليق عبر الإنترنت ثم إرسال بريد إلكترونى لأى وسيلة إعلامية لتوضيح وجهة النظر تجاه القضايا السياسية. وتعد مواقع التواصل الاجتماعى منبراً للنساء للتعبير بحرية عن آرائهم وأفكارهم السياسية، وبرز دور هذه المواقع فى موجات الثورتين الأخيرتين من خلال جعل صوت المرأة مسموعاً.

● وعن دور القائم بالإتصال فى المواد الإعلامية المقدمة للمرأة[٦]: أكدت الدراسات أن المحررة المرأة أفضل فى معالجة الموضوعات المرتبطة بالبيت والأسرة، وذلك لأنها أكثر احساساً وإرتباطاً بمشاكل المرأة وأكثر قدرة على الدفاع عنها. بينما المحرر الرجل أفضل فى معالجة القضايا السياسية والإقتصادية حتى فى المجلات الموجهة خصيصاً

للمرأة. إلا أن ذلك يتعارض مع معيار الخبرة الصحفية والكفاءة المهنية بالتركيز على فكرة تفوق النوع.

التعليق على دراسات المحور الثانى:

- قلة الدراسات التى تناولت موضوعات المرأة المصرية فى الراديو بالرغم من التطورات التى طرأت على العديد من الإذاعات، والتى كانت سبباً فى عودة الجمهور للإستماع لمختلف الإذاعات. وقد أشارت نتائج إحدى الدراسات إلى أن هناك تحول فى موضوعات برامج المرأة بالردايو، فلم تعد الفئة الغالبة هى الرشاقة والجمال والشئون المنزلية، بل أصبح هناك موضوعات تمس الاحتياجات الحقيقية للمرأة كالتعريف بالقوانين وتقديم نماذج من السيدات الناجحات فى مجالهن[٧]. مما يستدعى الاهتمام بدراسة قضايا المرأة فى الراديو الذى يوحى بصور أكثر تعقيداً من صور التلفزيون فى معنى التمثل أو الصورة الذهنية.

- ندرة تطرق البحوث العربية إلى جدوى تكنولوجيا الإتصال فى تمكين المرأة، حيث ركزت معظم الدراسات على علاقة المرأة بالإنترنت من منظور الإستخدامات والإشباعات، دون التركيز على ما يمنحه الإنترنت من أدوات جديدة تمكن المرأة من المشاركة فى الشأن العام.

- التركيز على الدارما فى الدراسات التى تناولت علاقة التلفزيون بقضايا المرأة، واهمال باقى المواد الإعلامية المقدمة بالتلفزيون.

- واعتمدت معظم دراسات هذا المحور على نظريات تحليل الإطار الإعلامى، وحارس البوابة، والإعتماد على وسائل الإعلام، وفجوة المعرفة، ونموذج الاستخدامات والاعتماد، ونموذج وضع الأجندة.

- ومن الناحية المنهجية اعتمدت أغلب الدراسات على تحليل المضمون، والمقابلة، والملاحظة، والاستبيان، واستخدمت منهجى المسح والمقارن.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

- أعطى الخطاب الإعلامى المصرى أولوية للقضايا الإجتماعية والقانونية للمرأة، تليها قضايا المشاركة فى الحياة العامة وقضايا العمل. وغلب على هذا الخطاب النمطية فى عرض قضايا المرأة بالتركيز على المشكلات الاجتماعية التى مازالت تساهم فى تنميط قضايا المرأة، بالرغم من أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه الخطاب الإعلامى فى إثارة وعى النساء بقضاياهن غير التقليدية التى لا تقل أهمية عن القضايا الأخرى.

- كثرة الدراسات التى ركزت على المشاركة السياسية للمرأة كناخبة، فى حين أغفلت معظم الدراسات باقى الحقوق السياسية للمرأة.

- وأكدت الدراسات على أن الثقافة السائدة وفهم المجتمع الخاطئ للدين الإسلامى كرسا النظرة التقليدية للمرأة وتسببا فى حرمانها من العديد من الحقوق السياسية حتى وإن وصلت المرأة إلى مستوى علمى متميز.

- وبلورت هذه الدراسات الحل فى صياغة استراتيجية مستقبلية لتفعيل دور وسائل الإتصال فى بناء ثقافة مجتمعية مساندة للمشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال توظيف كلاً من التلفزيون والصحف والإذاعة والإنترنت ووسائل الاتصال المباشر.

- وإجمالاً إستفادت الباحثة من الدراسات السابقة فى بلورة المشكلة البحثية، وتحديد مناهج البحث وأهم الأدوات التى يمكن إستخدامها للوصول إلى نتائج تخدم الدراسة.

مشكلة الدرسة وأهميتها:

تشير نتائج الدراسات السابقة إلى أن المجلات النسائية المصرية تعمل فى سياق مجتمعى تتفاعل معه باستمرار فتتأثر به وتؤثر فيه، وتحكمها مجموعة من العوامل ذات الصلة بالأوضاع المجتمعية. وتستحوز الحقوق السياسية للمرأة المصرية على اهتمام فى الأونة الأخيرة خاصة بعد ثورتى 25يناير و 30يونيو.

وتطرح هذه الدراسة تساؤل رئيسى: هل تقوم الصحافة النسائية المصرية بدور إيجابى فى دفع الحقوق السياسية للمرأة إلى الأمام من خلال نشر الوعى بحقوقها ومسئولياتها وتفعيل ما تشير إليه الدساتير المحلية والعالمية من تأكيد للحقوق السياسية للمرأة؟ أم تعمل على تكريس الواقع الراهن للمرأة بما يحويه من قصورات وفجوات حقوقية ؟

وفى ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة فى تحليل وتفسير الدور الذى تقوم به المجلات النسائية المصرية تجاه الحقوق السياسية للمرأة، وحدود هذا الدور وخصوصيته داخل كل خطاب صحفى وآلياته، ومحددات تشكيل تلك الآليات، وكذلك العوامل والمتغيرات المؤثرة فى انتاج هذا

الخطاب الصحفى سواء عوامل ومتغيرات مجتمعية أو عوامل ومتغيرات لها علاقة بالمناخ الصحفى والإعلامى المنتج له، من خلال دراسة تحليلية لخطابات مجلتى حواء ونصف الدنيا، عبر مختلف الفنون التحريرية خلال الفترة من ايونيو 2013حتى فبراير .2014

وترجع أهمية الدراسة إلى:

١- الكشف عن مدى اقتراب خطاب المجلات النسائية المصرية من الواقع، ومدى عمله على تمكين المرأة كفاعل نشط فى الحياة السياسية، أو على العكس تشويه أدوارها واختزالها فى سياق ثقافى محدد يكرس ثانوية أدوارها وهامشية مساهمتها.

٢- كما أن دراسة خطاب المجلات النسائية المصرية تجاه الحقوق السياسية للمرأة يمنح القدرة على معرفة كيف يمكن للمجلات النسائية أن تسهم مع غيرها من وسائل الإعلام ووسائل التنشئة الاجتماعية فى تشكيل وعى المجتمع وحفز عملية التغيير المجتمعى وتعديل القيم السلبية التى تعوق دور المرأة السياسى وتضعف من مكانتها فى المجتمع. فالحقوق السياسية للمرأة المصرية تعد من المفاصل الأساسية فى عملية التغيير الاجتماعى والتنمية الشاملة الهادفة إلى بناء مجتمع ديمقراطى حر متوازن.

٣- ومن خلال هذه المعرفة ستطرح الدراسة سياسات إعلامية تسعى لإقصاء مساحات التشويه فى صور وأوضاع المرأة التى تطرحها المجلات النسائية المصرية، ليس فى اتجاه تقديم صورة مثالية غير ذات صلة بالواقع، بل العمل على أن تكون هذه الصورة أقرب إلى ما يكون للواقع المجتمعى المتعدد الذى تعيشه المرأة المصرية، وخالية من أى أشكال التمييز أو من أى تصورات مثالية قد تعطل دورها فى المجتمع.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى الباحثة لتحقيق هدف رئيسى هو رصد وتحليل وتفسير خطاب المجلات النسائية المصرية إزاء الحقوق السياسية للمرأة خلال الفترة من ايونيو 2013حتى فبراير بغية استكشاف الآليات التى استخدمتها صحف 2014؟ الدراسة فى خطابها إزاء الحقوق السياسية للمرأة، والعوامل والمتغيرات المؤثرة فى انتاج هذا الخطاب، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف تختلف الخطابات محل الدراسة فى معدلات اهتمامها بالحقوق السياسية للمرأة المصرية؟
- ما الأطروحات التى ارتكزت عليها خطابات كل مجلة فى سياق الحقوق السياسية للمرأة المصرية ؟ وهل هناك اختلافات فى هذه الأطروحات على مستوى كل خطاب صحفى على حدة؟
- ما الأساليب الإقناعية والإستمالات التأثيرية التى استند إليها الخطاب الصحفى محل الدراسة؟ وما دلالات توظيفها فى سياق الحقوق السياسية للمرأة المصرية؟
- ما المرجعية التى استندت إليها الخطابات الصحفية محل الدراسة فى سياق الحقوق السياسية للمرأة المصرية؟ وهل تختلف من مجلة لأخرى؟
- ما القوى الفاعلة البارزة فى الخطابات الصحفية محل الدراسة بشأن الحقوق السياسية للمرأة المصرية؟ وما طبيعة التصورات المنسوبة إليها؟
- ما الآليات التى استخدمتها الخطابات الصحفية محل الدراسة بشأن الحقوق السياسية للمرأة المصرية ومحددات تشكيلها فى ضوء استراتيجيات الخطاب التى تم توظيفها فى سياق كل آلية؟
- إلى أى مدى ساهمت هذه الصحف فى التصدى للحقوق السياسية للمرأة المصرية وطرح حلول لها؟
- ما حدود الاتساق والاختلاف بين الخطابات الصحفية محل الدراسة بشأن الحقوق السياسية للمرأة المصرية؟

الإطار النظرى: يعتمد الإطار النظرى للدراسة على مدخل التحليل الثقافى ومدخل تحليل النظم:

أولاً: ومدخل التحليل الثقافى:

يتميز هذا المدخل بأنه يدرس الثقافة المقدمة عبر وسائل الإعلام دون أن يعزلها عن بنية انتاجها وسياقاتها المجتمعية. وتنظر الدراسات الثقافية لمضمون وسائل الإعلام باعتباره رافداً مركزياً يشكل من خلاله الجمهور رؤيته بشأن العالم المحيط به.

ويسعى التحليل الثقافى إلى استكشاف القوى والمصالح التى تقف وراء انتاج النص بشكل معين بما يهدف إلى تحقيق أهداف قصدية تسعى إليها تلك القوى، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المتداخلة والمركبة التى تتفاعل فيما بينها ليخرج النص بشكل محدد.

ومن ثم فإن استخدام مدخل التحليل الثقافى يفيد الدراسة فى استكشاف الأطراف الفاعلة والعوامل المركبة والمتداخلة فى صياغة خطاب المجلات النسائية المصرية فى مجال الحقوق السياسية للمرأة. وثمة عامل آخر يتمثل فى إسهام الدراسات الثقافية بنصيب وافر فى قضايا حقوق المرأة، حيث خرجت من الأفق الأمبريقى المحدود إلى الأفق النقدى الممتد، والذى يأخذ فى إعتباره عوامل التفاعل وتأثير القوى المجتمعية المهيمنة فى الإعتبار.

ثانياً: مدخل تحليل النظم

يعتمد مدخل تحليل النظم على تحليل العناصر التى تتكون منها النظم الصحفية؛ حيث ينظر لها من خلال ثلاثة اتجاهات: الأول: هو الاتجاه الجزئى الذى يصف العناصر ويحدد خصائصها. والثانى: هو الاتجاه الكلى الذى يصف النظام الكلى، ويضعه فى إطار فئة معينة من فئات تصنيف النظم. والاتجاه الثالث: ينظر للنظام الصحفى فى إطار علاقته بالنظم الأخرى فى المجتمع التى تؤثر فى مدخلاته ومخرجاته(٨).

وتتبنى الدراسة مدخل تحليل النظم فى إطار الاتجاه الثالث من خلال دراسة المجلات النسائية المصرية فى إطار النظام الإعلامى الذى يرتبط بالنظم الأخرى الموجودة فى المجتمع. ومن ثم يصبح الخطاب الصحفى الذى يمثل المخرجات الأساسية للنظم الصحفية انعكاساً للنظام الصحفى ومحدداته وعلاقته بالنظم الأخرى، مما يتيح للباحثة معرفة مدى تأثر هذه المجلات فى خطابها إزاء الحقوق السياسية للمرأة بالنظم المجتمعية التى تتفاعل معها. فلا يمكن تناول الحقوق السياسية للمرأة المصرية بمعزل عن الأوضاع المجتمعية التى تعيش فيها المرأة، ولا بمعزل عن المراحل التاريخية التى يمر بها المجتمع.

نوع الدراسة ومناهجها:

نظراً لأن هذه الدراسة تنتمى إلى الدراسات الوصفية التحليلية التفسيرية المقارنة فإنها تعتمد على المناهج التالية:

١- **منهج المسح الإعلامى:** توظفه الباحثة فى مسح كافة المواد الصحفية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة المصرية داخل الخطابات الصحفية بمجلتى حواء ونصف الدنيا.

٢- **المنهج المقارن:** تستخدمه الباحثة لرصد أوجه التشابه والإختلاف بين الأطروحات المركزية والقوى الفاعلة ومسارات البرهنة والأطر المرجعية داخل الخطاب الصحفى بمجلتى حواء ونصف الدنيا، بما يحقق أهداف الدراسة فى الوقوف على حدود الاتساقات والاختلافات فى خطابات مجلتى الدراسة.

أدوات جمع البيانات وأساليب التحليل:

تعتمد الدراسة على أسلوب تحليل الخطاب، وذلك باستخدام أدواته كالتالى:

- **مسارات البرهنة:** تسمح هذه الأداة باستخراج الأطروحات الخاصة بالحقوق السياسية للمراة فى الخطابات الصحفية محل الدراسة، مع رصد الحجج الدالة على صحة هذه الأطروحات.

- **القوى الفاعلة:** تسمح هذه الأداة بالكشف عن تصور الخطاب الصحفى محل الدراسة لمجموعة الفاعلين البارزين، واستخلاص تصورات الخطابات الصحفى لهم سوء سلباً أو إيجاباً عبر تحليل الصفات والأدوار المنسوبة لهم.

- **الأطر المرجعية:** توظف الباحثة هذه الأداة للكشف عن الاحالات المرجعية التى تستند إليها الخطابات الصحفية محل الدراسة فى تأكيد مواقفها بشأن الحقوق السياسية للمرأة المصرية.

مجتمع وعينة الدراسة: يتحدد مجتمع الدراسة فى المجلات النسائية المصرية، وتشمل:

١- مجلة حواء: مجلة نسائية أسبوعية، تصدر عن دار الهلال، وهى واحدة من أقدم المجلات النسائية فى مصر والعالم العربى، صدر العدد الأول منها فى عام 1955وكانت شهرية الصدور، ثم تحولت لمجلة أسبوعية باسم "حواء" عام 1957.

٢- مجلة نصف الدنيا: مجلة نسائية اجتماعية أسبوعية تصدر عن مؤسسة الأهرام، صدر العدد الأول منها فى عام 1998واستطاعت أن تنافس مجلة حواء، خاصة وأنها تتفوق عليها فى النواحى الطباعية والإخراجية.

العينة الزمنية: الفترة من 1يونيو 2013حتى فبراير يونيو وإعلان خارطة 30وهى فترة الاستعداد لثورة 2014 الطريق وإجراء الإستفتاء على الدستور والاستعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتستخدم الباحثة أسلوب

الحصر الشامل لمجلتى الدراسة بديلاً لأسلوب العينة حتى لا تسقط بعض الأعداد الهامة فى حالة اللجوء لأسلوب العينة.

عينة المواد الخاضعة للدراسة: تتمثل فى جميع الأشكال والقوالب الصحفية ذات الصلة بالحقوق السياسية للمرأة.

وحدة التحليل: تم الاعتماد على الفكرة داخل كل مادة كوحدة للتحليل والعد.

نتائج الدراسة التحليلية:

تم تطبيق تحليل الخطاب على (34) عدد من مجلة حواء ومجلة نصف الدنيا على مدار الفترة من ايونيو 2013 حتى فبراير 2014 وشمل التحليل جميع الموضوعات المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة المصرية والتى بلغت (35) مادة بمجلة حواء و (85) مادة بمجلة نصف الدنيا، أى كان هناك إهتمام أكبر من جانب مجلة نصف الدنيا بالحقوق السياسية للمرأة المصرية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج تتمثل فى:

وجاءت معالجة **مجلة نصف الدنيا** للحقوق السياسية للمرأة المصرية معالجة خبرية بالدرجة الأولى احتلت فيها التقارير المرتبة الاولى من العينة محل الدراسة بنسبة ٪ ثم مقالات الرأى29.2٪ ثم القصص الإخبارية بنسبة 42.6 بنسبة 10.1٪ فالتحقيقات الصحفية بنسبة 9٪ فالحوارات ٪ 7

ووظفت **مجلة حواء** مقالات الرأى فى خطابها إزاء الحقوق السياسية للمرأة بنسبة 60٪ ثم البورتريه بنسبة ٪ 10٪ وأخيراً التحقيقات بنسبة30

وأوضحت نتائج التحليل أن مجلة حواء اعتمدت بشكل رئيسى على أسلوب طرح أسباب المشكلة ومظاهرها كتكنيك رئيسى فى خطابها تجاه الحقوق السياسية للمرأة بنسبة فى الوقت الذى اعتمدت فيه "نصف الدنيا" على . ٪25.4 توظيف الأسلوب المتكامل الذى يقوم على التركيز على أكثر من زاوية (عرض الأسباب والمظاهر والحلول) بنسبة 41.6٪.

وكشفت نتائج تحليل الخطاب عن:

أولاً: مجالات الاهتمام واطروحات الخطاب بمجلتى حواء ونصف الدنيا إزاء الحقوق السياسية للمرأة والحجج الداعمة لها:

تتبع الباحثة التسلسل الزمنى للأطروحات حيث اقتربا خطاب مجلتى حواء ونصف الدنيا من ملف نزع الحقوق السياسية للمرأة المصرية وإهدار كرامتها على يد جماعة الإخوان المسلمين. مما اسفر عن تعرضهن لانتهاكات واسعة متعددة المستويات، سواء على مستوى عضوات الجماعة أو جموع النساء المصريات، فضلاً عن التعدى على الصحفيات اللائى يمارسن عملهن فى التغطية الإعلامية وتعريض حياتهن للخطر، وذلك طبقا لتقارير منظمة العفو الدولية.

حيث شددت مجلة نصف الدنيا على ضرورة التوقف عن الإتجار بالنساء واستخدامهن والدفع بهن فى مقدمة مسيرات مسلحة، ما يجعلهن عرضة لخطر المواجهة مع الأمن، ويسفر عن سقوط ضحايا تتاجر بها الجماعة على المستوى الإعلامى والدولى، حيث "**قام أنصار الإخوان ببنى سويف بعرض ثلاث راهبات من مدرسة الفرنسيسكان فى الشوارع باعتبارهم أسرى حرب**"(٩).

ودعت المجلة لمواجهة انقلاب الأخوان المسلمين على الديمقراطية التى أوصلتهم إلى السلطة، ضاربين عرض الحائط بكل الوعود السابقة وهو ما تجلى بشكل خاص فى أخونة مؤسسات الدولة(١٠).

وكشف خطاب المجلة عن "**غش وتضليل جماعة الإخوان الذين كانوا يضعون النساء على رؤوس قوائم الحزب لخداع الجمهور بتطبيق الديمقراطية. وبعد ثورة 30يونيو تم استخدام النساء من قبل تنظيم الإخوان المسلمين كدروع بشرية، وتم الدفع بهم فى مقدمة مسيرات غير سلمية**"(١١).

وبرهنت مجلة حواء على غش جماعة الإخوان من خلال التأكيد على أن "**جماعات الإسلام السياسى لا تحفظ جميلاً ولا يراعون المواقف الشجاعة والمضحية للمؤيدين والمدافعين والمتحالفين معهم وقت أزماتهم أو وقت أن يحتاج الوطن وحدة الصف فى مواجهة ديكتاتورية النظام**(١٢)".

وترى الباحثة أن الانتهاكات التى مارستها جماعة الإخوان فى حق النساء ساهمت فى فرض قيود شديدة عليهن، كما هددت حقهن فى العمل والمشاركة السياسية نتيجة القيود المضاعفة التى تفرضها الأسر عليهن.

وتناول خطاب المجلتين دور المرأة فى ثورة 30يونيو ستكمال ثورة 25 يناير والبدء فى بناء قواعد مجتمع ديمقراطى مدنى قوى يقوم على المساواة الكاملة بين المواطنين دون أى تمييز، وشدد خطاب المجلتين على أهمية

استفادة الحكومة الانتقالية من خبرات وكفاءات النساء المصريات فى مختلف المجالات دون أى تهميش أو تمييز، فمؤسسات الدولة عامرة بكوادر نسائية متميزة تجمع بين الخبرة السياسية والمهنية وهى معايير تؤهلهن لأدوار قيادية داخل مؤسسات الدولة التنفيذية بشرط عدم الانتماء إلى أحزاب النظامين السابقين.

وأكدت مجلة نصف الدنيا على أن ثورة 30يونيو شهدت مشاركة نسائية شعبية ضخمة ضد الفساد والظلم والتبعية، ونظرة المجتمع، وضد ذكورية المجتمع، فـ "**صوت المرأة ثورة**"[١٣]. مع التأكيد على أهمية وضع قضايا النساء على الأجندة السياسية. ومطالبة الأحزاب المصرية بـ "**تبنى موقف داعم لتمثيل النساء فى الحياة السياسية بتحديد نسبة عادلة للنساء فى المناصب القيادية داخل الأحزاب، وكذلك فى القوائم الحزبية بحيث تقوم الأحزاب بتحديد نسبة لتمثيل النساء فى القوائم وضمان احتلالهن مواقع متقدمة فى تلك القوائم بما يمنحهن فرصة التمثيل السياسى فى البرلمان المصرى، ودعم النساء فى المحليات**"[١٤].

وتطرق خطاب مجلة حواء لعدم الرضوخ لمحاولات الإقصاء والتهميش للحقوق السياسية للمرأة بعد ثورتى يناير ويونيو فقد شاركت المرأة بثورة يناير بشكل أبهر العالم وبطريقة إيجابية وفعالة وذلك امتداداً لعطائها ومساندتها للحركات الثورية على مدار قرن من الزمان رسمت فيه المرأة المصرية ملامح مستقبلها السياسى[١٥].

وترى الباحثة أنه بعد ثورة 30يونيو تم ترسيخ مفهوم المواطنة الكاملة وممارساتها بما يشتمل عليه هذا المفهوم من إقرار مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع دون تمييز وبما يرتبط به من توسيع نطاق المشاركة أمام الجميع فى تحمل مسئوليات العمل الوطنى على كافة مستوياته، وفى توفر الأطر الاجتماعية والثقافية والآليات السياسية الداعمة لدور المرأة فى الواقع العملى.

وخلال الفترة الإنتقالية وبعد إعلان خارطة الطريق ركز خطاب مجلتا حواء ونصف الدنيا على دور النساء فى هذه المرحلة، حيث جددن التفويض للجيش والشرطة لإجتثاث الإرهاب للإعلان عن تأييدهن لقوات الجيش والشرطة فى حملتهم للقضاء على البؤر الإرهابية. وأيدت المنظمات النسائية الإجراءات التى إتخذتها السلطات المصرية لفض إعتصام رابعة العدوية والنهضة بإعتبارهم إعتصامات مسلحة. فقد تعرضت البلاد بعد ثورة 30يونيو 2013إلى أكبر عملية إبتزاز مسلح قامت به جماعة إرهابية لا تعرف حرمة الدماء ولا الولاء للوطن ,بل تنفذ مشروعاً إرهابياً نسجه التنظيم الدولى للإخوان المسلمين بالتعاون الوثيق مع عدة مخابرات أجنبية همها الأساسى حماية إسرائيل والمصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة[١٦].

واستنكر خطاب المجلتين استبعاد الدكتورة إيناس عبد الدايم من منصب وزير الثقافة بسبب وجود ضغوط من بعض التيارات الدينية والسلفية، مما يقف فى وجه تحقيق بعض المكاسب للمرأة. إلا أنهما قدما كل الدعم للحكومة بحجة أنه يكفيها ما تتعرض له من مصاعب فى ظل الظروف الحالية[١٧].

ولذلك روجت المجلة لرجوع الكوتة للنساء فى البرلمان بـ "**تخصيص 30% على الأقل من مقاعد مجلس الشعب للمرأة لدورتين متتاليتين كتمييز إيجابى مؤقت، لكى تكون هناك نائبات يعبرن عن المشكلات الحقيقة لنساء مصر ويدافعن عنهن تحت قبة البرلمان**"[١٨].

وكشف خطاب مجلة نصف الدنيا رغبة القائمين على إدارة المرحلة الانتقالية فى تمثيل نسائى شكلى بها بدلاً من ضمان مشاركة نسائية فعالة فى تشكيل كافة السياسات الصادرة عنها. فلم يدركوا بعد أهمية وجود تمثيل نسائى متساوى فى عرض ومناقشة تطورات المرحلة القادمة والتى تؤثر توابعها على النساء بأشكال مختلفة. وبالرغم من الإشارة الإيجابية المتمثلة فى تعيين الكاتبة سكينة فؤاد كمستشارة لشئون المرأة، إلا أن هذا الاختيار نفسه ينطوى على إغفال واضح عن ضرورة وإمكانية إدماج رائدات سياسيات وحقوقيات منخرطات بالعمل السياسى النسوى وعلى دراية بقضايا وإشكاليات النساء المختلفة على أرض الواقع، بالإضافة إلى عدم توضيح مهام تلك الوظيفة والدور الواجب تحقيقه من خلال منصب مستشارة شئون المرأة. "**ومثل تلك القرارات تؤكد بشكل مقلق قصر رؤية غالبية الفاعلين السياسيين فى الوقت الحالى عن إدراك أهمية وجود تمثيل نسائى متساوى**"[١٩].

وأكد خطاب المجلة على أهمية مشاركة المرأة المصرية فى

المرحلة الإنتقالية مشاركة حقيقة بعد أن تعرضت للأقصاء والتهميش من نظامين سابقين وبالأخص تيار الإسلام السياسي الذى عمد لإبعادهن عن الحياة العامة إبان فترة حكمه[٢٠].

وتؤكد الباحثة على أهمية المشاركة النسائية المنصفة فى المجال السياسى فى المرحلة المقبلة، فى مواقع صنع القرار، مثل أهمية وجود حقائب وزارية فى مجالات متنوعة للنساء فى الحكومة، ومشاركة نسائية فى لجنة مراجعة الدستور مما يضمن تمثيلاً نوعيًا للنساء وقضاياهن. كما يجب مشاركة النساء فى جهود إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والقضائية. وتضمين قضايا النساء ضمن المرحلة الانتقالية بما يضمن قراءة شاملة لواقع النساء فى مصر، والابتعاد عن مناقشة قضايا المرأة بشكل منفرد، وبانفصال عن تفاعلات مجتمعية أوسع، والإصغاء لمطالبهن ومحاسبة من ارتكب جرائم بحقهن.

وفيما يتعلق بوضع المرأة فى دستور 2014 فقد ركزت مجلة نصف الدنيا على إطار المقارنة بوضع المرأة فى دستور فالمرأة أكثر من عانت من الدستور الإخوانى، حيث 2012 ذكرها بالديباجة فقط ولم يتضمن أى مواد تحفظ حقوقها فعلياً، ويمثل الدستور الإخوانى **"عنفاً قانونياً ودستورياً لإقصاء المرأة الليبرالية عن الأحداث السياسية والعودة بالمرأة للعصر الجاهلى، فقد سمت جماعة الإخوان لإلغاء مكتسبات المرأة بالترويج لزواج القاصرات مثلا وتفصيل مادة لاقصاء المستشارة تهانى الجبالى وهى تحرم أى سيدة من إعتلاء منصة القضاء، وهو ما يمثل تحرشا بالمرأة على حد تعبيرها"**[٢١].

وبعد تعليق العمل بدستور 2012جاء الإعلان الدستورى الذى صدر فى يوم 8يونيو 2013خاليًا تمامًا من أية مواد تخص شئون المرأة وحقوقها فى المساواة، تلك المواد التى قد نالت اعتراضات عدة، والتى كانت إحدى الأسباب الرئيسية وراء رفض الدستور.

وهو ما جعل الأصوات تتعالى خاصة الممثلين عن المنظمات النسائية بضرورة تشكيل حكومة متوازنة نوعيًا، وأن تنطلق الفترة القادمة بتعريفات وتطبيقات أوسع لمفهوم مشاركة النساء فى العملية السياسية ليصبحن جزء من عمليات النقاش وصنع القرارات، ولكى تنعكس بشكل حقيقى فى المستويات السياسية المتنوعة المشاركة النسائية الواسعة المتحققة فى المستوى الشعبى، بدلاً من انحصار التفكير فى مشاركة النساء فى العملية السياسية على مبادرة شكلية أو خانة رمزية يجب أن يتم ملئها[٢٢].

وفى السياق ذاته غطت مجلتا الدراسة العديد من اللقاءات التثقيفية حول حقوق المرأة فى دستور2014 للتوعية بمواد الدستور كخطوة تشجيعية على المشاركة فى الاستفتاء على الدستور[٢٣]. وإن بدأ خطاب المجلتين بتشجيع المرأة المصرية على التوجه لصناديق الإقتراع للإدلاء بصوتها بحرية[٢٤]. إلا انهما سرعان ما وجها النساء نحو التصويت بنعم على الدستور، حيث يكفل الدستور حقوق وحريات للمرأة ومن بينها التزام الدولة بحماية المرأة من العنف، وتمكين المرأة من تولى المناصب العليا والقضائية فى الدولة، وتخصيص ربع المجالس المحلية للمرأة، والاهتمام بالمرأة المسنة والمعيلة، وحق المرأة فى منح جنسيتها المصرية لأبنائها[٢٥].

ونتيجة لهذا شهد الاستفتاء على دستور 2014مشاركة نسائية غير مسبوقة حسمت النتيجة بإعتبار النساء قوة تصويتية تبلغ 24مليون صوت، وقد تم تأمين اللجان؛ لمساندة السيدات وضمان عدم تعرضهنّ لأى انتهاكات.

وترفض الباحثة هذا التوجيه والحشد، فالأفضل توعية النساء بحقوقهن، وترك حرية الإختيار لهن، بعد يتقديم النقد البناء القائم على توضيح الإيجابيات والسلبيات دون التركيز على أحدهما.

وتبنى خطاب مجلتا الدراسة نظام الكوته للمرأة فى البرلمان كتمييز إيجابى يعطيها حق المنافسة الكاملة كنسبة العمال والفلاحين وحتى لا ينظر للمرأة على أنها صوت انتخابى فقط. ودعى خطاب المجلتان لمقاطعة الانتخابات إذا لم يتم تخصيص ٣٠٪ من مقاعد البرلمان للمرأة، حيث تواجه المرأة المصرية فى العملية الانتخابية صعوبات عدة منها اتساع الدوائر والتمويل المالى فضلاً عن ثقافة المجتمع[٢٦].

ولم يكتف خطاب المجلتين بذلك، بل دعما حملة "نساء من أجل نساء" والتى تستهدف العمل على دخول 100سيدة للبرلمان المصرى خلال الانتخابات البرلمانية القادمة والتى تعد أحد استحقاقات خارطة الطريق.

وتؤكد الباحثة على حق المرأة فى ممارسة الحياة السياسية عن طريق التمثيل العادل فى البرلمان وفى الدستور ، كما أن هناك كوادر نسائية تصلح لتمثيل المرأة فى البرلمان، وهم يمثلون مصر فى كل مؤتمرات العالم، فالمرأة شاركت فى الثورة ليصبح لها مكتسبات وعدالة فى التمثيل بما يليق بحضارة مصر وبعطاء المرأة من ثورة 1919 ويليق بمشاركتها فى كل الحروب.

وروح خطاب مجلتى الدراسة للنماذج النسائية الناجحة التى ناضلت من أجل الحقوق السياسية للمرأة على الصعيدين التاريخى والمعاصر، فعلى الصعيد التاريخى نجد السيدة هدى شعراوى قائدة حركة تحرير المرأة المصرية والعربية. وعلى الصعيد المعاصر نجد الأستاذة فريدة النقاش الكاتبة والصحفية الصرية لما لها من تاريخ ونضال فى ميدان الصحافة، فهى أول امرأة تصبح رئيس تحرير لجريدة الأهالى السياسية[٢٧].

وعزة كامل الناشطة السياسية التى تدافع عن حقوق المرأة وتسعى جاهدة لمناصرتها[٢٨]، وسيدة الأعمال المصرية ريم صيام التى حصلت على جائزة دولية تقديراً لدورها فى خدمة المجتمع المدنى[٢٩]. **وترى الباحثة** أن ذلك يحمل دلالة على قدرة المرأة على شغل الوظائف العامة على جميع المستويات، وتمثيل الحكومة فى المستوى الدولى، والمشاركة فى المنظمات الدولية.

وعن الحلول التى يمكن من خلالها التغلب على معوقات حصول المرأة على حقوقها السياسية؛ حدد خطاب مجلة حواء نقاط محورية للتغلب على معوقات حصول المرأة على حقوقها السياسية تمثلت فى أولاً: تغيير فكر المجتمع نحو المرأة الذى يحتاج بدوره إلى تطوير جذرى فى التعليم. فمصر تعانى من تدهور التعليم، لأنه يقدم إجابات ولا يشجع على الحوار والأسئلة والاجتهاد الشخصى ولا يحقق ثورة تنويرية تثقيفية[٣٠].

ثانياً: تحرير عقلية الرجل من الاستبداد والرجعية، فتحرير المجتمع المصرى يحتاج لكل كيان الأمة لا فرق بين رجل وامرأة، ولا قيمة للحرية إذا استأثر بها نصف المجتمع .. بل قيمة الحرية فى ممارستها والاستفادة منها لخلق حياة أفضل ومجتمع أكثر نجاحاً، والحرية المسئولة هى الحرية الحقيقية .. وهنا تنبع مسئولية الرجل تجاه نصف مجتمعه الآخر وهو الشريك الأساسى معه. لذا يجب تطوير المجتمع ومناهضة العادات والتقاليد التى تتعارض وصحيح الدين وتقف أمام حقوق المرأة[٣١].

ثالثاً: عدم الاستسلام للعنف السياسى ضد المرأة، والذى يهدف إلى إبعادها عن البيئة السياسية. وهو ما يمكن الرد عليه بمزيد من المشاركة وإبداء الرأى والعمل الجماعى من أجل مواجهة إرهاب المرأة كعضو ناشط فى المجتمع ومشارك فى العملية السياسية[٣٢].

فى حين أكدت مجلة نصف الدنيا فى خطابها لمواجهة تلك المعوقات على أهمية إدماج منظور وقضايا النوع الاجتماعى فى آليات العدالة الانتقالية من خلال "إنشاء لجان تسمى لجان تقصى حقائق" حول وقائع محددة تأثرت فيها النساء بصفة خاصة، وتكون للجان صلاحيات محددة، وتقوم بالتركيز على أحداث محددة مسبقاً، وتقدم نتائجها لتكون أمام الجهات القضائية الرسمية. وإنشاء نظام تعويضات قائم على منظور النوع الاجتماعى لتعويض النساء عن الأضرار المباشرة والغير مباشرة، ويتضمن أشكال تعويضات مادية ومعنوية. وكذلك إجراء تحقيقات ومحاكمات فى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التى وقعت بشكل عام وضد النساء على وجه الخصوص منذ بداية ثورة 25يناير[٣٣].

"ويجب تشكيل لجان من المجلس القومى للمرأة تضم الكوادر والقيادات النسائية، بل تقوم بتدريب الأخريات من أجل تمثيل قوى ومشاركة فى الانتخابات البرلمانية القادمة والرئاسية والمجالس المحلية، وعدم الانتظار حتى تاريخ إعلان الانتخابات، لان هذه الأمور تحتاج إلى التعامل معها بشكل منضبط وليس عشوائى. وتدعيم الفروع الإقليمية للمجلس فى المحافظات المختلفة، حتى لا تصبح المسالة مركزية مقتصرة على دعم المرأة فى العواصم، بل يجب أن يكون العمل أيضاً مرتبطاً بالقرى والنجوع التى تحتاج إلى دعم المشاركة النسائية بها سواء على مختلف المستويات[٣٤]."

كما أكدت المجلة عبر خطابها على أهمية الأخذ بنظام الكوتة الذى كان السبب وراء وصول نسب تمثيل المرأة فى برلمانات عدد من الدول إلى ما يقرب من ?% 50ويمكن تطبيق نظام الكوته لفترة مؤقتة لضمان تمثيل المرأة داخل

البرلمان القادم وليصير لدى الجمهور وعى بقدراتها التى من المفترض أنه تعرف عليها من خلال دورها فى المظاهرات والانتخابات.

وتؤكد الباحثة على أهمية تغيير الثقافة السائدة فى المجتمع والتى تقصر دور المرأة على تولى مناصب ووزارات محددة، ذلك أن المرأة قادرة على خدمة وطنها فى أى موقع شأنها شأن الرجل، ومن ثم فلابد من اشراكها فى تنفيذ خريطة الطريق للدولة المدنية الحديثة حتى لايعمل المجتمع بنصف طاقته.

ثانياً: بالنسبة لمسارات البرهنة وأساليب الإقناع واستمالات التأثير فى خطاب مجلتى الدراسة:

تنوعت أساليب الإقناع المقدمة بخطاب مجلتى الدراسة ما بين تقديم أدلة وشواهد وترتيب الحجج الإقناعية، ووظفت المجلتان استمالات التأثير العقلية والعاطفية، وقد اختلف توظيف هذه الأساليب داخل مجلات الدراسة وفق الأطروحات المقدمة.

حيث لجأت مجلتا الدراسة فيما يتعلق بأطروحة نزع الحقوق السياسية للمرأة المصرية على يد جماعة الإخوان إلى تقديم أدلة وشواهد على مرواغة وتحايل الإخوان لإقصاء المرأة سواء من داخل الجماعة أو من خارجها، كما تم الاستشهاد بتجربة الاسلاميين فى ايران، فقد نقض الخمينى وأنصاره ما عاهدوا عليه وحلفائهم، وقاموا بتعزيز سلطتهم بقمع وتطهير زعماء أطياف المعارضة اليسارية الإيرانية للسلطة الدينية.

ودمجت مجلة حواء بين استمالات التأثير العقلانية كالإستشهاد بالمعلومات والأحداث الواقعية عن مواقف جماعة الإخوان المسلمين. بالإضافة إلى استمالات التأثير العاطفية باستخدام الألفاظ والشعارات والرموز، وركزت مجلة نصف الدنيا على استمالات التأثير العاطفية بالاعتماد على الاستعارة والأساليب اللغوية مثل "المرأة تحرث فى البحر فى عهد الإخوان".

وترى الباحثة أن مجلتى الدراسة لجأت لاستمالات التأثير العقلانية للتأكيد على سلب الحقوق السياسية للمرأة فى عهد جماعة الإخوان وإهدار كرامتها، بينما لجأت لاستمالات التأثير العاطفية لتنمية شعور كراهية المرأة لجماعة الإخوان المسلمين كجماعة مناهضة لحقوق المرأة.

ولجأت مجلة حواء ونصف الدنيا فيما يتعلق بأطروحة إبراز دور المراة فى ثورة 30يونيو إلى تقديم أدلة وشواهد على العنف المضاعف الذى تتعرض له الإناث أثناء مشاركتهن فى المظاهرات من تحرش وخلافه. ووظفت فى هذا السياق استمالات التأثير العقلانية كالاستشهاد بالمعلومات.

وترى الباحثة أن مجلتى الدراسة نجحتا فى مخاطبة المجتمع المصرى وفق التأثيرات العقلانية بأهمية دور المراة الفاعل فى ثورة 30يونيو، وهو ما يترتب عليه تبعات فى المرحلة القادمة نتيجة التوازن فى عرض الأدوار والإنجازات والمسئوليات المجتمعية لكل من الرجل والمرأة، مما يساعد فى تشكيل رؤية مجتمعية منصفة لأدوار المرأة ومسئولياتها المجتمعية.

ولجأت المجلتان فيما يتعلق بأطروحة أهمية مشاركة المرأة المصرية فى المرحلة الإنتقالية إلى ترتيب الحجج الإقناعية التى أبرزت دور النساء بقوة فى ثورة 30يونيو من أجل استعادة روح وأهداف الثورة، وبإعلان عزل مرسى أصبح هناك فرصة ثانية أمام البلاد كى تخطو نحو دولة ديمقراطية حقيقية تحترم حقوق المواطنة للجميع دون تمييز، وتعلقت آمال الجميع بعقد اجتماعى جديد يضع أسس المساواة للجميع أمام القانون ويحترم دولة القانون والمواطنة.

ووظفتا فى هذا السياق استمالات التأثير العاطفية المعتمدة على المبالغة والتهويل "**هما فاكرين المصريين الـ33 مليون اللى نزلوا الشوارع يوم 30 يونيو و 3يوليو و 26 يوليو ..إنسوا.. ده فى قدهم لسه فى البيوت ما نزلوش وعلى أتم الاستعداد بإشارة صغيرة من الأصبع الصغير لسيادة الفريق السيسى علشان يلبوا النداء وقت اللزوم**"[٢٥]

وترى الباحثة أن مجلتى الدراسة لم توفقا فى الدمج بين ترتيب الحجج الإقناعية لإبراز أهمية مشاركة المرأة المصرية فى المرحلة الإنتقالية واستخدام استمالات التأثير العاطفية المعتمدة على المبالغة والتهويل. فالأفضل توظيف استمالات التأثير العقلانية فى هذا السياق من خلال ابراز دور المرأة الفاعل فى تنمية المجتمع، وتقديم النماذج الرائدة التى تعزز هذا المعنى. كى تتمكن المرأة من الحصول على حقوقها فى

المرحلة القادمة من خلال ربط سياسات تنمية المرأة بقضايا التنمية المجتمعية الشاملة.

وفيما يتعلق بأطروحة وضع المرأة فى دستور 2013لجأت مجلة حواء ونصف الدنيا إلى تقديم أدلة وشواهد تبرز أهمية دور المرأة فى المرحلة المقبلة من خلال الاعتماد على استمالات التأثير العقلانية بتقديم الأرقام والاحصائيات التى تؤكد القوة التصويتية للمرأة والتى تمثل 24مليون صوت. بالإضافة إلى تقديم أدلة وشواهد تثبت قوة المرأة المصرية التى لا يقتصر دورها على البيت والأسرة وإنما حفرت تاريخها بنضال وتحدى ولن ينال منه أحد.

واتجهت المجلتان فيما يتعلق بأطروحة تقديم نماذج نسائية ناضلت من أجل الحقوق السياسية للمرأة إلى تقديم أدلة وشواهد، بالإعتماد على استمالات التأثير العقلانية من خلال الاستشهاد بالمعلومات فى الأحداث الواقعية التى تدل على مشاركة المرأة المصرية بقوة فى كل الثورات من أجل حرية البلاد.

وترى الباحثة أن مجلتى الدراسة نجحتا فى تقديم القيادات النسائية الناجحة فى المجتمع وإظهار سيرة النساء المصريات اللاتى شاركن فى الحياة العامة وقدمن النموذج والقدوة للمرأة الواعية والمثقفة.

ثالثاً: بالنسبة للأطر المرجعية التى استند إليها خطاب مجلات الدراسة:

تنوعت الإحالات المرجعية التى اعتمدت عليها خطاب مجلتى الدراسة ما بين، سياسية وقانونية كالدساتير العالمية التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية والرقابية، وعلمية بناء على دراسات متخصصة، وتاريخية كالاستشهاد بدور المرأة فى ثورة 1919خاصة أول شهيدة فى الثورة وهى شفيقة بنت محمد، إلى جانب الاستعانة باستشهادات من تجارب الدول فى الواقع مثل "**رواندا لديها كوتة مرأة تمثل56٪ ومصر التى لديها حضارة 7000سنة ليس لديها كوتة مرأة؟!**"[٣٦]، وما تنشره وسائل الإعلام بشأن الحقوق السياسية للمرأة وما تتعرض له من انتهاكات، إلى جانب الأمثال الشعبية مثل "**ستات جماعة الإخوان ماشيين على المثل اللى بيقول "المية اللى بنا وبنكم حلال علينا حرام عليكم**"[٣٧]. بالإضافة إلى الأطر المرجعية الدينية من خلال التأكيد على دور الإسلام فى إعطاء المرأة الكثير من الحقوق السياسية. واستعانت المجلتين بالأطر المرجعية البراجماتية فى خطابها عن دستور 2014من خلال التأكيد على المنفعة التى ستعود على المرأة من جراء التصويت "بنعم" على الدستور.

وترى الباحثة أن خطاب مجلات الدراسة عدد من الأطر المرجعية المستخدمة لكى تتمكن المجلات من مخاطبة كافة فئات المجتمع المصرى للتعجيل بتحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، ولمواجهة القيم والعادات والموروث الثقافى السلبى المتعلق بدور ومكانة المرأة فى المجتمع.

رابعاً: بالنسبة للقوى الفاعلة البارزة فى خطاب مجلات الدراسة:

برز فى خطاب مجلات الدراسة مجموعة من الفاعلين الرئيسين وهم المرأة المصرية ونسبت إليها أدوار التضحية فى الثورتين السابقتين، حيث تعرضت لحالات عنف على كافة المستويات، وبالرغم من ذلك يتم إغفال حقها وحرمانها من الكوتة.

كما ظهر المجلس القومى للمرأة والمراكز الحقوقية والجمعيات والاتحادات النسائية، ورؤساء الأحزاب والعديد من مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بالحقوق السياسية للمرأة كفاعلين رئيسيين فى خطاب مجلتى الدراسة ليدعون إلى مشاركة المرأة المصرية فى المرحلة الإنتقالية، وللمطالبة بتمثيل عادل للمرأة فى حركة تغيير المحافظات وفى المجالس النيابية والبرلمانية.

بالإضافة إلى المستشارة تهانى الجبالى ،نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا سابقاً، والسفيرة ميرفت التلاوى رئيسة المجلس القومى للمرأة وعدد من الناشطات السياسيات ونسبت إليهم أدوار إيجابية كالتوعية بالدستور كخطوة تشجيعية على المشاركة فى الاستفتاء بنعم.

وكان هناك تواجد لجماعة الإخوان المسلمين كفاعل رئيسى ونسبت إليهم أدوار سلبية كاهدار كرامة نساء مصر بضرب وسحل الناشطات السياسيات والمشاركات فى المظاهرات.

وترى الباحثة أن فئة "النساء" جاءت كفاعل مركزى فى خطاب المجلتين وهو الأمر الذى يشير إلى أن ثمة رؤية قاصرة تتبناها المجلتان بشأن الحقوق السياسية للمرأة المصرية، فحقوق المرأة السياسية لا تمثل حقوق فئوية تخص

النساء فقط، وإنما هى فى الأساس حقوق مجتمعية تخص المجتمع ككل، باعتبار أن الرجل والمرأة ليسا طرفا صراع، بل إنهما معًا وحدة واحدة فى صراع مستمر ضد التخلف من أجل التنمية.

خامساً: بالنسبة لآليات خطاب مجلتى الدراسة إزاء الحقوق السياسية للمرأة:

كشفت نتائج التحليل عن ثمة اختلاف فى الآليات التى استخدمتها مجلات الدراسة إزاء الحقوق السياسية للمرأة وفق الأطروحات، حيث وظفت المجلتان بشأن أطروحة نزع الحقوق السياسية للمرأة المصرية وإهدار كرامتها على يد جماعة الإخوان المسلمين آلية الكشف وآلية التنوير ، حيث كشف مجلتا الدراسة دور جماعة الإخوان المسلمين فى الرجوع بمكاسب المرأة السياسية إلى الوراء لعقود طويلة، وقامت المجلتان بالتنوير بتاريخ جماعات الإسلام السياسى وما يرتكبونه من جرائم لا إنسانية بحق أبناء الشعب.

وبشأن أطروحة دور المرأة فى ثورة 30يونيو فقد وظفت المجلتان آلية الحشد والتعبئة للنزول إلى ميادين مصر ضد النظام الإخوانى الذى عمد إلى إقصاء المرأة وتهميش حقوقها. وعن أطروحة مشاركة المرأة المصرية فى المرحلة الإنتقالية تم استخدام آلية الكشف والتنوير بأهمية إشراك المرأة فى البيئة السياسية بناء على قدرتها على تولى المناصب القيادية.

أما أطروحة وضع المرأة فى دستور 2013 فوظفت المجلتان فى البداية آلية الكشف والتنوير من خلال التوعية بالحقوق السياسية للمرأة، ثم آلية الحشد والتعبئة للتصويت بـ "نعم" على الدستور، وهو ما انتقدته الباحثة بالتأكيد على أهمية التوعية والموضوعية دون الإنحياز لرأى بعينه. كما وظفت المجلتان آلية تسليط الضوء على النماذج النسائية التى ناضلت من أجل الحقوق السياسية للمرأة، للتأكيد على دور المرأة المصرية المناضلة والناجحة.

مناقشة النتائج:

سيتم مناقشة النتائج فى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كاشفة، بالإضافة إلى مناقشتها فى ضوء الإطار النظرى على النحو التالى:

أ- مناقشة النتائج فى ضوء النتائج العامة للدراسة:

من خلال العرض السابق اتضح وجود إهتمام أكبر من جانب مجلة نصف الدنيا عن مجلة حواء بالحقوق السياسية للمرأة المصرية، وان اتفق خطابى المجلتين فى الأطروحات المقدمة وهى: رفض نزع الحقوق السياسية للمرأة المصرية وإهدار كرامتها على يد جماعة الإخوان المسلمين واختزال دور المرأة فى الانتخابات كقوة تصويتية. واتجهت مجلتا الدراسة لاستمالات التأثير العقلانية للتأكيد على سلب الحقوق السياسية للمرأة فى عهد جماعة الإخوان وإهدار كرامتها، بينما لجأت لاستمالات التأثير العاطفية لتنمية شعور كراهية المرأة لجماعة الإخوان المسلمين كجماعة مناهضة لحقوق المرأة. ودفاعت مجلتا الدراسة عن حق المرأة فى الترشح والمشاركة فى صياغة السياسات وتنفيذها، وشغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية، والمشاركة فى منظمات وجمعيات غير حكومية، وتمثيل الحكومة فى المستوى الدولى، والمشاركة فى المنظمات الدولية.

ووظفت مجلات الدراسة آلية الكشف وآلية التنوير بشأن هذه الأطروحة، حيث كشف مجلتا الدراسة دور جماعة الإخوان المسلمين فى الرجوع بمكاسب المرأة السياسية إلى الوراء لعقود طويلة، وقامت المجلتان بالتنوير بتاريخ جماعات الإسلام السياسى وما يرتكبونه من جرائم لا إنسانية بحق أبناء الشعب.

أما الأطروحة الثانية فهى مشاركة المرأة فى ثورة 30 يونيو. واتجهت مجلتا الدراسة إلى مخاطبة المجتمع المصرى وفق التأثيرات العقلانية لإقناعه بأهمية دور المرأة الفاعل فى ثورة 30يونيو، وهو ما يترتب عليه تبعات فى المرحلة القادمة. ووظفت مجلات الدراسة آلية الحشد والتعبئة للنزول إلى ميادين مصر ضد النظام الإخوانى.

أما الأطروحة الثالثة فلم توفق مجلات الدراسة فى الدمج بين ترتيب الحجج الإقناعية لإبراز أهمية مشاركة المرأة المصرية فى المرحلة الإنتقالية واستخدام استمالات التأثير العاطفية المعتمدة على المبالغة والتهويل. ووظفت مجلات الدراسة آلية الكشف والتنوير بأهمية إشراك المرأة فى البيئة السياسية بناء على كفأتها.

وفيما يتعلق بالأطروحة الرابعة المتعلقة بوضع المرأة فى دستور 2013فقد اتجهت مجلة حواء ونصف الدنيا إلى تقديم أدلة وشواهد تبرز أهمية دور المرأة فى المرحلة المقبلة

من خلال الاعتماد على استمالات التأثير العقلانية بتقديم الأرقام والاحصائيات. وهو ما ظهر فى الحضور المكثف للنساء فى الإستفتاء على الدستور. ولم يكتف خطاب المجلتين برصد انتهاكات حقوق النساء بل قدم مقترحات لتمكين النساء من حقوقهم السياسية. ووظفت المجلتان فى البداية آلية الكشف والتنوير من خلال التوعية بالحقوق السياسية للمرأة، ثم آلية الحشد والتعبئة للتصويت بـ "نعم" على الدستور،

واتجهت المجلتان فيما يتعلق بأطروحة تقديم نماذج نسائية ناضلت من أجل الحقوق السياسية للمرأة إلى تقديم أدلة وشواهد على نجاح القيادات النسائية فى المجتمع وإظهار سيرة النساء المصريات اللاتى شاركن فى الحياة العامة وقدمن النموذج والقدوة للمرأة الواعية والمثقفة. ووظفت مجلات الدراسة آلية تسليط الضوء على النماذج النسائية الناجحة.

وتعددت الأطر المرجعية التى استخدمتها مجلات الدراسة فى خطابها إزاء الحقوق السياسية للمرأة المصرية، وهو ما أرجعته الباحثة لحرص مجلات الدراسة على مخاطبة كافة فئات المجتمع المصرى للتعجيل بتحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، ولمواجهة القيم والعادات والموروث الثقافى السلبى المتعلق بدور ومكانة المرأة فى المجتمع.

وجاءت فئة "النساء" كفاعل مركزى فى خطاب المجلتين وهو ما أرجعته الباحثة إلى الرؤية القاصرة التى تتبناها المجلتان بشأن الحقوق السياسية للمرأة المصرية، فحقوق المرأة السياسية لا تمثل حقوق فئوية تخص النساء فقط، وإنما هى فى الأساس حقوق مجتمعية تخص المجتمع ككل.

ب- مناقشة النتائج فى ضوء الإطار النظرى:

إتفقت نتائج الدراسة مع ما يطرحه مدخل التحليل الثقافى فقد أثبتت الدراسة أن النظام الحاكم وثقافة المجتمع تقف وراء انتاج خطاب المجلات النسائية المصرية فى مجال الحقوق السياسية للمرأة بشكل معين بما يهدف إلى تحقيق أهداف قصدية تسعى إليها تلك القوى.

وبالتالى ويمارس الخطاب الصحفى دوراً مهماً فى تحديد الأولويات العامة وتوجيه اهتمامات الجمهور تجاه الحقوق السياسية للمرأة المصرية، فمدخل التحليل الثقافى لا يركز فقط على المحتوى الإعلامى ، وإنما على علاقة هذا المحتوى بالسياقات المجتمعية المحيطة به.

وتوافقت نتائج الدراسة مع مدخل تحليل النظم حيث قدمت مجلات الدراسة أطروحاتها بشأن الحقوق السياسية للمرأة المصرية فى ظل تأثر واضح بالعوامل المجتمعية فى المرحلة الزمنية بعد ثورة 30يونيو وعزل الرؤيس مرسى المنتمى لجماعة الإخوان. بالإضافة إلى عوامل أخرى لها علاقة بالمناخ الصحفى المنتج للخطاب، حيث اثر نمط الملكية الحكومية على اتجاه الخطاب نحو الأطروحات، فكان هجومى على جماعة الإخوان بعد سقوط النظام، ومتحيز للتصويت بـ "نعم" على دستور .2014وفى ضوء ذلك تم الإستعانة بالمجلس القومى للمرأة كفاعل رئيسى محدد للاتجاهات النسائية السائدة فى المجتمع.

وبالتالى ظل خطاب المجلتين مرهون برؤية النظام الحاكم للحقوق السياسية للمرأة، ومجرد انعكاس للنظام المجتمعى ولم يقم بدور الفاعل وإنما كان مجرد رد فعل.

وعلى صعيد القيم المتضمنة فى خطاب المجلتين فقد حرصت المجلتان على التركيز على القيم التنموية فى مقابل القيم الفردية الذاتية، وإن كان يؤخذ على هذه المحطات عدم عنايتها بإبراز قيم أخرى لا تقل أهمية عن السابقة وفى مقدمتها قيمة المساواة، والمشاركة، والعدل، والحرية، وغيرها من القيم التى تكرس لمفاهيم الإنصاف والتكافؤ بين أطراف المجتمع.

ولذلك توصى الدراسة بـــ:

- الاستفادة من المقترحات المقدمة من الرسائل العلمية والمنظمات النسوية والتى تتضمن نظرة شمولية لما تتطلع إليه المرأة المصرية من حقوق.
- مراعاة إدماج منظور النوع الاجتماعى فى مواد الدستور والقانون.
- ضرورة تنوع أشكال المشاركة السياسية واتساعها لتتضمن قدرة النساء على نقد واقعهن والتعبير عن تصوراتهن للمجتمع الذى يمثلن نصفه، بحيث لا تختزل مشاركتهن فى المقاعد والمناصب، ولكن تتسع لتشمل قدرتهن على تشكيل خطاب يتناول قضاياهن ويشتبك مع هياكل الدولة المختلفة.
- إفساح المجال لوجود تمثيل جغرافى ومهنى وثقافى

وعمرى واسع يتيح مشاركة قطاعات كبيرة من النساء فى البيئة السياسية.

- تشكيل لجنة مجتمعية متخصصة فى قضايا النساء "لجنة حقوق النساء" تتضمن فى عضويتها عدداً من النساء من منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال حقوق النساء والحركات النسائية والمبادرات الجديدة جنباً إلى جنب مع ممثلات من لجان المرأة بالأحزاب السياسية.

- تحديد نسبة لتمثيل النساء فى المجالس المنتخبة بنسبة لا تقل عن 35٪ من تشكيلها.

هوامش الدراسة:

1- Hassan Gholipour Fereidouni, Tajul Ariffin Masron, Reza Ekhtiari Amiri, The effects of FDI on voice and accountability in the MENA region, International Journal of Social Economics, Vol. 38 Iss: 9,2011, pp.802 – 815.

٢- بالرجوع إلى:

- خلود ماهر محمود، الصور الإعلامية للرجل والمرأة فى الصحافة العربية المتخصصة وعلاقتها بالأدوار المجتمعية لكل منهما: دراسة تحليلية وميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، .(2012

- إيمان بيبرس وآخرون، قضايا المرأة بعد ثورة 25يناير، (القاهرة: جمعية نهوض وتنمية المرأة، .(2012

- سماح محمد محدى، القيم المتضمنة فى إعلانات المجلات النسائية العربية وعلاقتها باتجاهات المرأة نحو الإعلان، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، .(2005

- عادل صادق محمد رزق، دور الصحافة النسائية فى وضع أولويات اهتمام المرأة المصرية نحو القضايا النسائية: دراسة تحليلية وميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، .(1999

٣- بالرجوع إلى:

- برلنت نزيه محمد قابيل، أولويات وإتجاهات الجمهور نحو قضايا المرأة المقدمة فى الصحف والتلفزيون المصرى: دراسة مسحية، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، .(2011

- رباب عبد الرحمن هاشم خليفة، المعالجة التلفزيزنية والصحفية لقضايا الاصلاح السياسى فى المجتمع المصرى ودورها فى تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحوها، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، .(2008

• Jasper Doomen, Basic equality as a post-revolutionary requisite: The circumstances that are to be taken into consideration in the wake of the Arab Spring, International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 33 Iss: 7/8,2013, pp.400 – 409.

٤- أمانى عبد الرؤوف محمد، الوضع الاجتماعى للمرأة المصرية كما يعكسه التلفزيون المصري وعلاقته بالواقع الفعلي: دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، .(2004

٥- بالرجوع إلى:

- نشوى محمد جمال بدر، العلاقة بين تعرض المرأة المصرية للمادة الإخبارية فى وسائل الإتصال الحديثة والتقليدية ومستوى مشاركتها السياسية، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، .(2011

• Mohammed M. Aman & Tina J. Jayroe, ICT, Social Media, and the Arab Transition to Democracy: From Venting to Acting, Digest of Middle East Studies, DOI:□10.1111/dome.12024, Volume 22,□Issue 2,□pages 317–347,□Fall 2013

٦- بالرجوع إلى:

- رهام محمد عز الدين، العلاقة بين التعرض لبرامج المرأة فى الفضائيات العربية ونظرة المرأة لذاتها ونظرة المجتمع لها، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، 2012

- ابتسام أبو الفتوح الجندى، حول البرامج المقدمة للمرأة فى كل من النظام الإذاعى القومى والإقليمى: إعادة تقييم ورية مستقبلية، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، ع) 27جامعة القاهرة: كلية الإعلام، مركز بحوث الرأى العام، أبريل/سبتمبر .(2007

٧- مركز بحوث ودراسات المرأة والإعلام، المجلس الأعلى للمرأة، ومركز الخليج لدراسات الاستراتيجية، الإعلام والمرأة في الريف والحضر: دراسة تطبيقية على مصر والبحرين، .2007

٨- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام وإتجاهات التأثير، ط 3 .215-213ص (2003القاهرة: عالم الكتب،)

٩- غادة جمال، تقرير إخباري بعنوان: القاهرة للتنمية وحقوق الإنسان يدين عرض الإخوان النساء كأسرى حرب، مجلة نصف الدنيا 20-8-2013.

١٠- نهي عبداللطيف، قصة إخبارية بعنوان: القومى المرأة يدعو إلى تشكيل لجنة حكماء من أجل نساء مصر، مجلة نصف الدنيا -7-15 2013.

١١- غادة جمال، قصة إخبارية بعنوان: المصري لحقوق المرأة يدين استغلال الإخوان للنساء كدروع بشرية، مجلة نصف الدنيا .2013-9-3

١٢- تهانى الصواب، مقال بعنوان: تنشل الأيادي اللي تضرب ستات بلادي، مجلة حواء، عدد 23نوفمبر .2013

١٣- رنا الشناوي، تحقيق بعنوان: رفعت شعار"ثوري وتمردي": منظمات نسائية تشارك في تظاهرات 30يونيو، مجلة نصف الدنيا-20 6-2013.

١٤- نهي عبداللطيف، مقال بعنوان: تحالف المنظمات النسوية من أجل مصر، مجلة نصف الدنيا .2013-7-17

١٥- سمر عيد، رسالة من نساء مصر، مجلة حواء، عدد أكتوبر 2013.

١٦- إيمان الدربي، بورتريه عن عزة كامل الناشطة السياسية، مجلة حواء، باب النجاح امراء، عدد 23نوفمبر .2013

١٧- نهي عبداللطيف، تقرير إخباري بعنوان: المجلس القومي للمرأة يدين إقصاء إيناس عبدالدايم من منصب وزير الثقافة، مجلة نصف الدنيا .2013-7-18

١٨- إيمان الدربي، التمثيل العادل .. مطالب المرأة من الدستور، مجلة حواء، عدد 23نوفمبر .2013

١٩- غادة جمال، تقرير إخباري بعنوان: "مبادرة المحاميات المصريات" تطالب بتمثيل عادل للمرأة في حركة تغيير المحافظات، مجلة نصف الدنيا .2013-7-30

٢٠- غادة جمال، تقرير إخباري بعنوان:"نظرة للدراسات النسوية": إقصاء النساء من العملية السياسية مرفوض، مجلة نصف الدنيا -7-15 2013.

٢١- غادة جمال، قصة إخبارية بعنوان: أمين قومي المرأة : " فترة مرسي" شهدت محاولات لإقصاء المرأة، مجلة نصف الدنيا -9-18 2013.

٢٢- نهي عبداللطيف، قصة إخبارية بعنوان: الأربعاء القادم..اجتماع لمناقشة مشاركة المرأة في المرحلة الانتقالية، مجلة نصف الدنيا -7-15 2013.

٢٣- غادة جمال، قصة إخبارية بعنوان: "الجبالي: في لقاء تثقفي حول حقوق المرأة التي كفلها الدستور"، مجلة نصف الدنيا .2014-1-7

٢٤- بالرجوع إلى:

- غادة جمال، تقرير إخباري بعنوان: أعرف دستورك "ورش عمل بمختلف محافظات الجمهورية للتوعية بالدستور، مجلة نصف الدنيا -8 1-2014.

- غادة جمال، قصة إخبارية بعنوان: ناشطة حقوقية تدشن حملة لمساعدة المرأة وتعريفها بحقوقها، مجلة نصف الدنيا .2014-12-31

٢٥- بالرجوع إلى:

- غادة جمال، تقرير إخباري بعنوان: التلاوي : دستور 2014هو دستور الثورة، مجلة نصف الدنيا .2013-12-28

- غادة جمال، خبر بعنوان: الاتحاد النوعي للنساء يدشن حملة لدعم المرشحات في الإنتخابات المقبلة.. الأحد، مجلة نصف الدنيا -11-20 2013.

٢٦- عبير علي عياد، تحقيق بعنوان: دعوات لمقاطعة الانتخابات إذا لم تخصص 30%من مقاعد البرلمان للمرأة، مجلة نصف الدنيا -9-26 2013.

٢٧- ايمان الدربى، المعارضة القوية، 23مجلة حواء، عدد أغسطس 2013.

٢٨- إيمان الدربي، بورتريه عن عزة كامل الناشطة السياسية، مجلة حواء، باب النجاح امراء، عدد 23نوفمبر .2013

٢٩- غادة جمال، تقرير إخباري بعنوان: المصرية ريم صيام حصلت على جائزة دولية لدورها في خدمة المجتمع المدني، مجلة نصف الدنيا 18-8-2013.

٣٠- ايمان الدربى، المعارضة القوية، 23مجلة حواء، عدد اغسطس 2013.

٣١- ايمان حمزة، فى ذكرى رائدة تحرير المرأة والوطن، مجلة حواء، عدد 22اغسطس .2013

٣٢- ايمان عبدالرحمن، كسر البنات من رابع المسحيلات، مجلة حواء، عدد يونيو .2013

٣٣- غادة جمال، تقرير إخباري بعنوان:" نظرة" تتقدم للرئاسة بتوصيات لوقف الانتهاكات ضد النساء، مجلة نصف الدنيا -7-25 2013.

٣٤- نهي عبداللطيف، تقرير إخباري بعنوان: الغزالى حرب: يجب تحضير المرأة للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة، مجلة نصف الدنيا 18-7-2013.

٣٥- تهانى الصواب، ما بنزهقش، مجلة حواء، عدد 19أكتوبر 2013

٣٦- إيمان الدربي، التمثيل العادل .. مطالب المرأة من الدستور، مجلة حواء، عدد 23نوفمبر .2013

٣٧- تهانى الصواب، مقال بعنوان: تنشل الأيادي اللي تضرب ستات بلادي، مجلة حواء، عدد 23نوفمبر .2013